دور منهج رياض الأطفال في تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه

د. سميرة السيد عبد العال

تمثل مرحلة الطفولة القاعدة العريضة التي يبنى عليها مستقبل الأمة، وتعد مرحلة ما قبل المدرسة من أهم المراحل النمائية تأثيراً في تشكيل شخصية الفرد الحالية والمستقبلية؛ ففيها تتكون المفاهيم الأساسية ويبدى فيها الطفل مرونة وقابلية لاستقبال الخبرات، وتخزين المعلومات، واكتساب المهارات الاجتماعية والمعرفية، وينمو لديه الوازع الديني، ويبدأ الضمير الخلقي في التكوين، كما تبدأ الميول والاتجاهات في التشكل مما يحدد صورة سلوك الطفل مع الأفراد والأشياء والبيئة.

والطفل إنسان له حقوق ثابتة أقرها الشرع والمواثيق الدولية والعربية وسنت من أجل حمايتها القوانين، إلا أن تلك الحقوق تظل مجردة إلى أن يعبر عنها في صورة ممارسات وسلوكيات يؤديها الطفل أو الآخرين ليشعر بها الطفل، فاللعب حق للطفل إلا أنه لا يعنى شيئا ما لم يمارسه، والحرية حق له ولكن لا يشعر بها ما لم يسلكها بنفسه.

والمنهج في رياض الأطفال يعتمد على نشاط الطفل وتفاعله من خلال المواقف المبهجة السارة المحببة إلى نفسه، حيث يستطيع التعبير عن رأيه، ويختار بحرية من بين أنشطته، ويكتسب المعارف والمهارات وتنمو لديه الاتجاهات وتكتشف قدراته ومواهبه، من ثم يمكن تنميتها وصقلها، أي أنه يمكن القول بأن طبيعة المنهج في رياض الأطفال تجعله وسطاً مناسباً لتفعيل ممارسة الطفل لحقوقه.

وتتناول الورقة الحالية دراسة نظرية حول دور منهج رياض الأطفال في تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه، ويتم تناولها من خلال المحاور التالية:

أو لا : حقوق الطفل في الإسلام

ثانياً : حقوق الطفل في المواثيق الدولية والعربية.

ثالثاً: قانون الطفل المصرى 1996.

رابعاً: حقوق أطفال ما قبل المدرسة والممارسات المرتبطة بها.

خامساً: الإطار العام لمنهج رياض الأطفال الداعم لممارسة الطفل لحقوقه: شمل ·

- 1- أسس المنهج الداعم لممارسة الطفل لحقوقه.
- 2- ملامح منهج رياض الأطفال الداعم لممارسة الطفل لحقوقه.
- 3- أهداف منهج رياض الأطفال الداعم لممارسة الطفل لحقوقه.
- 4- محتوى المنهج في رياض الأطفال وتوظيفه لممارسة الطفل لحقوقه.
 - 5- الأساليب المناسبة لتفعيل ممارسة الطفل لحقوقه.
 - معلمة الروضة ودورها الداعم لممارسة الطفل لحقوقه.
 - بيئة الروضة كوسط لتفعيل ممارسة الطفل لحقوقه.

أولاً: حقوق الطفل في الإسلام:

الله الله الله الله الله المعالم المعالم الأطفال والتعليم الابتدائي – معهد الدراسات التربوية – جامعة القاهرة.

قبل أن تعرف الدنيا ما يسمى بحقوق الإنسان، وفى وقت كان القانون السائد هو قانون القوة، جاء الإسلام ليقرر أن للإنسان حقوقاً ينبغي احترامها، وهناك واجبات يتعين الالتزام بها. وحقوق الإنسان فى الإسلام تقوم على :

- ارتباط الحرية بالمسئولية.
- التوازن بين الحاجات المادية والحاجات المعنوية للإنسان.
 - التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية.
 - الشمول لأمور الدنيا والآخرة.
- العالمية بغض النظر عن الزمان والمكان والجنس واللون.

وقد عنى الإسلام بالطفل، وكفلت له الشريعة الإسلامية الحماية والرعاية والتربية والنمو السليم؛ حتى قبل أن يولد، وهو جنين في بطن أمه، وبعد ولادته، فكفل له الحق في: (حسنين بوادي، 2005، ص ص 56-69)

اسم حسن يميزه عن غيره، النسب، الحضانة، الحياة، المساواة بين الذكور والإناث، المساواة في الحقوق والواجبات، التعليم، حسن المعاملة، اللعب، الحق في تربية أخلاقية دبنية.

وبالإضافة إلى ما سبق هناك حقوق مادية تتعلق بالرضاعة، والنفقة، والميراث. كما اهتم بحقوق الأطفال ذوى الظروف الخاصة (اللقيط، اليتيم، المعاق، اللاجئ والجانح).

كما صدر ميثاق الطفل في الإسلام، الذي أقرته اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل 2003، صيغت مبادئه في ضوء المبادئ الأساسية للإسلام، وقد روعي في صياغة مواد الميثاق أن توازى – في مضامينها وترتيبها – الاتفاقيات الدولية، وأن تقرن حقوق الطفل بواجباته، واستمدت مواد الميثاق محتواها في الأساس من القرآن الكريم والسنة النبوية، إلى جانب الكتابات التراثية والمعاصرة.

ويتكون ميثاق الطفل في الإسلام من سبعة أبواب، تضم ثلاث وثلاثين مادة لا يتسع المقام لاستعراضها جميعاً، ولكن يجدر الإشارة إلى بعض الحقوق، التي يمكن أن تدعم ممارسة الطفل لها من خلال منهج النشاط في الروضة أو التي ينبغي أن تتوفر له في الروضة، ومن هذه الحقوق: (ميثاق الطفل في الإسلام، 2003): الحفاظ على الهوية، عدم التمييز بين الأطفال، المعاملة الحانية، الرعاية الصحية، الاستمتاع بوقت الفراغ، حرية التعبير، التربية الفاضلة والمتكاملة، ممارسة العادات الاجتماعية الطيبة، التعليم المتوازن، الحصول على المعلومات النافعة،

ثانيا: حقوق الطفل في المواثيق الدولية والعربية:

إن الاهتمام برعاية الطفل وحمايته قديم قدم التاريخ إلا أن هذا الاهتمام قد تباين باختلاف المجتمعات واختلاف الظروف التي يمر بها كل مجتمع، سواء كانت ظروفاً سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ولكن مع بدايات القرن العشرين ظهرت الحاجة الملحة لوضع القوانين والتشريعات لحماية الطفل بعد أن تعرضت العديد من الدول لموجات من الأزمات الاقتصادية، وانتشار الفقر، وتدني مستوى الرعاية الصحية

وانخفاض مستوى الخدمات التعليمية، وتدهور الظروف البيئية مما كان لـه أسوء الأثر على أطفال تلك المجتمعات.

وأسفرت المحاولات الجادة والمستمرة لوضع قوانين وتشريعات لحماية الطفل ورعايته عن العديد من المواثيق نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- إعلان جنيف لحقول الطفل (1934)
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)
- إعلان الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1959)
- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1989)
- الإعلان العالمي حول التربية للجميع (1990)
- الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل (1990)

وتمثل اتفاقية الأمم المتحدة (1989) قانوناً دولياً يحدد ويتناول الحقوق الأساسية لأطفال العالم متكاملة وغير مشروطة وملزمة، فقد وقع الاتفاقية والتزم بتطبيقها قرابة 191 دولة، وكانت مصر ضمن تلك الدول. (حسنين بوادي، مرجع سابق، ص78)

وتشمل الاتفاقية كل الجوانب المتصلة بحياة الطفل داخل الأسرة وخارجها، داخل الدولة وخارجها، وتكفل الاتفاقية للطفل الحق في الحياة والبقاء والنمو والحماية والرعاية، والحق في مستوى معيشي ملائم، كذلك الحق في التعليم وفي الراحة ووقت الفراغ واللعب والمشاركة في الحياة الثقافية والفنية، وممارسة ثقافته، والحق في الحفاظ على هويته، وحقه في حرية الفكر والوجدان والدين.

وقد أكدت مواد الاتفاقية على حماية الطفل من كافة أشكال العنف والإهمال والإساءة العقلية، والاستغلال أو الانتهاك الجنسي، والاستغلال الاقتصادي أو أداء أعمال تشكل خطورة على صحة الطفل، أو نموه البدني أو العقلي أو الاجتماعي أو تعوق تعليمه.

ونظراً لأن تطور الأمم مرهون بتعليم شعوبها، وأن حق الطفل في التعليم شرط أساسي لتحسين مستوى حياته وزيادة قدرته على العمل البناء في مجتمعه مستقبلاً، فقد أكدت الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل على بعض الاعتبارات التربوية التي تناولتها مواد الاتفاقية ومنها: (الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، 1989).

المادة (12): ونصت على حق الطفل في التعبير بحرية عن آرائه في جميع المسائل التي تمسه وذلك وفقاً لسنه ونضجه.

المادة (13): وأكدت على حق الطفل فى حرية التعبير: ويشمل هذا الحق طلب المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة أو الفن أو بأي وسيلة أخرى يختارها.

المادة (28): وتصت على حق الطفل في التعليم، وأن يكون التعليم الابتدائي إلزاميا ومجاناً للجميع.

المادة (29): وأكدت على أن يكون تعليم الطفل موجها نحو:

- تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها.

- تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.
- تنمية احترام ذوى الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي نشأ فيه الأصل، والحضارات المختلفة عن حضارته.
- إعداد الطفل لحياة تستشعر المسئولية في مجتمع حر بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة، والصداقة بين جميع الشعوب.

- تنمية احترام البيئة الطبيعية.

المادة (31): وأكدت على حق الطفل في الراحة ووقت الفراغ ومزاولة الألعاب وأنشطة الاستجمام المناسبة لسنه. كما أشارت إلى احترام حق الطفل في المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية والفنية.

واعترافاً بالدور الوظيفي لوسائط الإعلام وتأثيرها التربوي على الأطفال فقد أكدت:

المادة (17) على:

- تشجيع وسائط الإعلام على نشر المعلومات والمواد ذات المنفعة الاجتماعية والثقافية للطفل.
- تشجيع التعاون الدولي في إنتاج وتبادل ونشر هذه المعلومات والمواد من شتى المصادر الثقافية والوطنية والدولية.
 - تشجيع إنتاج كتب الأطفال ونشرها.
- تشجيع وسائط الإعلام على إيلاء عناية خاصة للاحتياجات اللغوية للطفل الذي ينتمي إلى مجموعة من مجموعات الأقليات أو إلى السكان الأصليين.
- تشجيع وضع مبادئ توجيهية ملائمة لوقاية الطفل من المعلومات والمواد التى تضر بصالحه.

وتشير المواد السابقة للاتفاقية إلى الاهتمام بتربية الطفل وتعليمه وتثقيفه كعناصر لمنظومة متكاملة هدفها مصلحة الطفل. ولتفعيل ذلك الاهتمام والانتقال به من مجرد التنظير والتشريع إلى التطبيق والممارسة، يجب على جميع مؤسسات المجتمع المنوط بها تربية وتنشئة وتثقيف الطفل وضع الأليات المناسبة لترجمة الاتفاقية الدولية إلى برامج وخطط واستراتيجيات في إطار علمي، وتعد الأسرة والروضة أولى المؤسسات التى ينبغي تفعيل دورها في هذا الصدد.

وعلى المستوى العربي فقد واكب الاهتمام العربي بحقوق الطفل مثيله العالمي، وبصدور اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل عام 1989 والإعلان العالمي لرعاية الطفل وحمايته ونمائه عام 1990، أولت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية اهتماماً خاصاً بحقوق الطفل، وتم وضع "خطة عربية للطفولة" في تونس عام 1992، وقامت معظم الدول العربية بوضع خطط عمل في ضوء هذا الإطار، إلى جانب متابعة تنفيذ أحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وتقديم تقارير المتابعة إلى اللجنة الدولية في جنيف.

وانطلاقاً من هدى الشرائع السماوية والقيم الدينية، والموروث الثقافي والقيمي العربي الإنساني الذي يحتل فيه، الطفل والأم والأسرة مكانة متميزة، وفي إطار قرار مجلس جامعة الدول العربية في 28 مارس 2001 الداعي إلى وضع الآليات والخطط بهدف تفعيل العمل العربي المشترك من أجل الطفولة. وإيماناً بأن الاستثمار في الطفولة يمثل أساساً للتقدم والارتقاء، وأن تعزيز ثقافة احترام حقوق الطفل هو عنصر أساسي في احترام حقوق الإنسان وتحقيق التنمية البشرية المستدامة، وانطلاقاً من كل ما سبق تتحدد مسئوليات الدول العربية نحو الطفل العربي، والتي أقرها المؤتمر العربي رفيع المستوى لحقوق الطفل الذي انعقد في القاهرة يوليو 2001 في: (عبد الحكم الخزامي، 2004، ص ص 153-154)

- تمكين كل طفل من حقه في بداية مثلى للحياة من حيث النمو البدني والنفسي، والنماء الروحي والاجتماعي والأمان العاطفي والقدرة على التعلم.
- تمكين كل طفّل من حقه في التنشئة في إطار الأسرة الطبيعية، وحقه في الالتحاق بالتعليم الأساسي، واستكمال مراحل نموه، وحقه في تعليم جيد النوعية، يستثير قدراته على الابتكار وينمي لديه المهارات الحياتية.
- تمكين النشء من حقه في تنمية استعدادته، وقدراته في إطار المبادئ الأخلاقية، والقيم وتعزيز انتمائه للأسرة، والوطن، والأمة العربية، وتأكيد اتجاهاته البناءة الإيجابية وتمكينه من المشاركة الفعالة في تقدم مجتمعه.
- تمكين كل طفل من حقه في الحماية من الأذي البدني والنفسي والجنسي، وحقه في الحصول على العلاج والتأهيل في حالة تعرضه لذلك.
- تمكين كل طفل من حقه في الحماية من الاستغلال الاقتصادي، ومن العمل قبل بلوغه السن القانونية.
- تمكين كل طفلة من حقها في المساواة مع الطفل الذكر خاصة في الرعاية الصحية وفي التعليم.
- تمكين كل طفل من ذوى الاحتياجات الخاصة من المعوقين من تلقى الرعاية الصحية، والنفسية، والتأهيل بغية دمجه فى المجتمع بما يتناسب مع قدرات وظروفه.

وقد جاءت تلك المسئوليات متسقة مع ما كفله ميثاق حقوق الطفل العربي (1983)، والتي أكد فيها على حق الطفل في الحماية والرعاية الصحية والاجتماعية، إلى جانب كفالة حق الطفل في التعليم المجاني والتربية في مرحلة ما قبل المدرسة والتعليم الأساسي كحد أدني، وحقه في اكتساب الاتجاهات والمهارات والقدرات التي يواجه بها كل المواقف الجديدة بالمعرفة المتجددة، ويتخلص بها من القيم والتقاليد البالية السلبية، وينشأ على التفكير العلمي والموضوعي وحسن التقدير، وحب العمل وضمان حقه في اكتساب الثقافة، وفي حسن استثمار أوقاته، وفي الترفية عن نفسه باللعب والرياضة والقراءة، وأن ينشأ على حب خير للإنسان، وإدراك أهمية السلام والصداقة بين الشعوب.

والملاحظ أن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل 1989 والتي صادقت عليها العديد من دول العالم ومنها الدول العربية جاءت على درجة كبيرة من العمومية وتركت للدول أن تضفى على بنودها الصبغة القومية والثقافية لكل مجتمع، وهو ما روعي في ميثاق الطفل العربي حيث أكد على الهوية العربية، والالتزام بالضوابط الأخلاقية المستمدة من الشرائع السماوية.

ثالثًا: قانون الطفل المصري لعام 1996: (قانون الطفل، 1996)

صدر في مصر القانون رقم (12) لعام 1996 بأحكام حماية الطفل والذي يمثل نقلة حضارية على طريق رعاية وحماية الطفل المصري وحمايته. ويهدف القانون إلى تضمين جميع الجوانب المتعلقة بحقوق الطفل في البقاء والنماء والحماية وهي الأهداف التي تضمنتها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

ويتضمن القانون جميع حقوق الطفل: المدنية والصحية والتعليمية والاجتماعية والثقافية وحقوق الأطفال ذوى الظروف الصعبة. ويشمل القانون (144) مادة في تسعة أبواب رئيسة شملت: الأحكام العامة، الرعاية الصحية للطفل، الرعاية الاجتماعية، تعليم الطفل، رعاية الطفل العامل والأم العاملة، رعاية الطفل المعاق وتأهيله، ثقافة الطفل، المعاملة الجنائية للأطفال، والمجلس القومي للطفولة والأمومة.

وسوف تعرض الباحثة هنا لبعض مواد القانون حول حقوق الطفل في التعليم والثقافة، خاصة ما يرتبط منها بأطفال ما قبل المدرسة، والتي تعتبر موجهات عامة لتحديد الحقوق التربوية لطفل ما قبل المدرسة:

المادة (31): ونصت على توفير دور الحضانة لاستيعاب الأطفال دون الرابعة.

المادة (32): ونصت على حق صغار الأطفال في الرعاية وضرورة تحقيق:

- رعاية الأطفال اجتماعياً وتنمية مواهبهم وقدراتهم.

- تهيئة الأطفال بدنياً وثقافياً ونفسياً وأخلاقياً تهيئة سليمة بما يتفق مع أهداف المجتمع وقيمه.

- نشر الوعى بين أسر الأطفال لتنشئتهم تنشئة سليمة.

- تقوية وتنمية الروابط الاجتماعية بين الدار وأسر الأطفال.

المادة (53): وأكدت على ضرورة أن يهدف تعليم الطفل إلى تكوينه علمياً وثقافياً وروحياً وتنمية شخصيته ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها، بقصد إعداد الإنسان المؤمن بربه ووطنه وبقيم الخير والحق والإنسانية.

المادة (54): ونصت على أن التعليم حق لجميع الأطفال بالمجان. وبالرغم من أن التعليم الإلزامي يبدأ من التعليم الابتدائي إلا أن القانون لم يغفل الحقوق التربوية لأطفال ما قبل المدرسة في التعليم المناسب لهم.

المادة (55): وأكدت على أهمية رياض الأطفال كنظام تربوي يحقق التنمية الشاملة لأطفال ما قبل التعليم الابتدائي ويهيئهم للالتحاق بها.

المادة (57): وأكدت على أن الهدف الرئيسي لرياض الأطفال هو مساعدة أطفال ما قبل المدرسة على تحقيق النمو الشامل المتكامل لكل طفل في المجالات العقلية والبدنية و الحركية و الوجدانية و الاجتماعية و الخلقية و الدينية.

وفى مجال الحقوق الثقافية تكفل الدولة حق الطفل فى إشباع حاجاته الثقافية فى شتى مجالاتها من أدب وفنون ومعرفة وربطها بقيم المجتمع وثقافته (مادة 87)، وفى إطار حق الطفل فى الحماية نصت المادة (89) على حظر أو عرض أو تداول أى إعلام أو مصنفات فنية مرئية أو مسموعة خاصة بالطفل تخاطب غرائزه الدنيا، أو تزين له السلوكيات المخالفة لقيم المجتمع أو يكون من شأنها تشجيعه على الانحراف.

وقد أكدت المادة (88) على إنشاء مكتبات الطفل ونشرها في كل مكان مما يعكس الاهتمام بحق الطفل في وجود الكتب المناسبة له.

وتشير نصوص القانون التي تم عرضها إلى تأكيد حق الطفل في:

- النمو السليم الشامل المتكامل.
 - التعليم
 - الرعاية الاجتماعية
 - إشباع حاجاته الثقافية.
- الحماية من المؤثرات الثقافية السلبية.

وبعد عرض تلك الحقوق والقوانين الحاكمة والمنظمة لها، والتي تحفظ للطفل/ الإنسان كرامته وإنسانيته، وتضمن استمتاعه ورفاهيته، تعليمه وثقافته، تحترم عقله وتهذيب نفسه وترتقى بوجدانه، سوف تتناول الباحثة حقوق الطفل والممارسات المرتبطة بها من خلال منهج رياض الأطفال.

رابعاً: حقوق الطفل والممارسات المرتبطة بها في رياض الأطفال:

لما كانت حماية حقوق الطفل وضرورة رعايته امتداداً طبيعياً للاتجاه المتنامى في المجتمع الدولي لحماية حقوق الإنسان، ونظراً لأن ترجمة حقوق الطفل إلى ممارسات لا يضمنها صدور التشريعات والقوانين، وإنما يعتمد على تنشئة الأطفال عليها وجعلها جزء من سلوكهم، لذا فقد حددت الباحثة خمسة من حقوق الطفل المتفق عليها في المواثيق الدولية والعربية والإسلامية، ثم قامت بترجمة هذه الحقوق إلى ممارسات يقوم بها الطفل في الروضة من خلال الأنشطة المتنوعة لمحتوى منهج رباض الأطفال، و بتضح ذلك من الجدول التالي:

أمثلة لممارسات الطفل	حقوق الطفل	م
- إدراج الطفل في الروضة ببلوغه الرابعة من العمر.	التعليم وحق الطفل	1
 وجود سجل رسمى تتبعى للطفل. 	في الحصول على	
- ممارسة الأنشطة المرتبطة بالخبرات الرياضية والعلمية والبيئية والصحية	المعـــارف	
والاجتماعية والدينية.	والمعلومات وتتمية	
 ممارسة أنشطة لتنمية المهارات العقلية والاجتماعية والعملية. 	قدراته واستعداداته،	
 ممارسة الأنشطة التعليمية التعاونية. 	والاعتزاز بهويته.	
 ممارسة أنشطة إبداعية. 		
 ممارسة أنشطة حل المشكلات/ الحل الابتكارى للمشكلات. 		
 ممارسة الأنشطة الإستكشافية. 		
 ممارسة أنشطة بالأركان التعليمية. 		
 ممارسة أنشطة للتهيئة للكتابة. 		

عوث ودراسات نربویت

د. سميرة

دور منهج رياض الأطفال في تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه السيد عبد العال

أمثلة لممارسات الطفل	حقوق الطفل	م
 ممارسة أنشطة للتهيئة للقراءة. 		
 ممارسة أنشطة لاكتساب المهارات الحياتية. 		
– ممارسة أنشطة فنية.		
 ممارسة أنشطة تعزز التعلم النشط. 		
– استخدام الحاسب الآلي.		
– ملاحظة الظواهر ووصفها.		
 الأطلاع على الكتب والقصص بأنواعها المختلفة. 		
- التردد على مكتبة الروضة.		
- جمع المعلومات من مصادر مختلفة وعرضها.		
 استُخدام وسائط تعليمية متنوعة. 		
– اللعب الحرفي الفناء.	اللعب	2
 اللعب الابهامي في ركن الأسرة. 		
– اللعب الاستكشافي.		
- ألعاب الكلام.		
 اللعب البنائي/ الإنشائي في ركن المكعبات (الفك والتركيب) 		
- اللعب التمثيلي.		
- ألعاب المسابقات.		
- ألعاب حركية.		
- ألعاب لتنمية العضلات الكبيرة والصغيرة.		
 - ألعاب لتنمية القدرة على الملاحظة. 		
- ألعاب لتنمية الإدراك السمعي والبصري.		
 الألغاز التعليمية (لتعليم المفاهيم، وإكساب المهارات). 		
- ألعاب يبتكرها الطفل باستخدام خامات البيئة.		
- ألعاب موسيقية وغنائية. - إلعاب موسيقية وغنائية.		
- ألعاب فردية وأخرى جماعية.		
	\$ 5.	
- التعبير عن الرأى في القصة المقدمة.	التعبير عن الرأى	3
- التعبير عن الرأى في الأنشطة اليومية.		
 التعبير بالرأي عند انتخاب قائد للصف. 		
- التعبير عن الرأي عند اختيار قائد للمجموعة.		
- التعبير عن الرأى حول بعض المواقف أو الظواهر أو القضايا والأحداث في		
بيئته.		
- التعبير عن الرأى لفظيا.		
- التعبير عن الرأى بالرسم.		
- التعبير عن الرأى من خلال التمثيل.		
- التعبير عن الرأي من خلال نقد: قصة / أفلام الكارتون / برامج الأطفال		
التليفزيونية/ مواقف مصورة.		
 التعبير من خلال الحوار والمناقشة. 		

أمثلة لممارسات الطفل	حقوق الطفل	م
 التعبير من خلال جلسات العصف الذهني. 		
 قبول رأى الآخر أو رفضه مع التبرير. 		
 ارتجال قصة تعبر عن رأيه في موقف ما. 		
 المشاركة في التخطيط للبرنامج اليومي. 	المشاركة	4
 المشاركة في حل مشكلات الصراع. 		
 المشاركة في تنظيم الأركان التعليمية. 		
 المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بنوعية الأنشطة. 		
 المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالرحلات/ الزيارات. 		
 المشاركة في التخطيط للرحلة/ الزيارة. 		
- المشارة في تنظيم الصف.		
 المشاركة في الإعداد للمناسبات. 		
 المشاركة في الأنشطة الجماعية (الفنية والمسرحية والحركية). 		
 المشاركة في تقويم المكان. 		
- حرية اختيار الأنشطة التي يمارسها.	الحريــة	5
 حرية اختيار جماعة الأقران. 		
 حرية اختيار الركن الذي يحب ممارسة النشاط فيه. 		
 حرية اختيار الزى المدرسي. 		

خامساً: الإطار العام لمنهج رياض الأطفال الداعم لممارسة الطفل لحقوقه:

1- أسس المنهج الداعم لممارسة الطفل لحقوقه:

يستند منهج رياض الأطفال في تحديد أهدافه ومحتواه وتنظيمه، وأساليب تقديم أنشطته ووسائل وأدوات تقويمه إلى الأسس التالية:

- 1-1 أسس نفسية: متصلة بالطفل وخصائصه الجسمية والعقلية والانفعالية والاجتماعية ومظاهرها، وميوله واهتماماته وحاجاته وقدراته الشخصية المختلفة. وتفرض تلك الأسس توفير الأنشطة المثيرة والمحفزة لإشباع حاجات الطفل ومبوله، وتنمى مفاهيمه ومهاراته وقدراته.
- 1-2 أسس اجتماعية: متصلة بطبيعة المجتمع وقيمه وعاداته ومشكلاته، مما يتطلب اهتمام المنهج بالخبرات التي تعزز لدى الطفل الشعور بالانتماء لوطنه، وتنمى لديه الاعتزاز بهويته العربية وتغرس فيه الآداب والسلوكيات المناسبة لعمره والتي تتفق مع القيم الأخلاقية السائدة في المجتمعات العربية.
- 1-3 أسس مرتبطة بحقوق الطفل: وترتبط بحقوق الطفل في الإسلام والمواثيق الدولية والعربية والتي تمثلت في حقوق: الحياة والإنفاق والمساواة والتعليم وحسن المعاملة، وحقه في اللعب وتوفير الظروف الملائمة لإكسابه قيم وعادات مجتمعه، وتنشئته تنشئة صالحة، وتنمية قدراته ومهاراته واستعداداته إلى أقصى إمكاناتها وتمكينه من المشاركة الفاعلة في المواقف المختلفة وحقه في الحفاظ على هويته، كذلك حقه في الحرية والأمن والأمان.

وتتطلب الأسس الثلاثة السابقة مراعاة منهج رياض الأطفال توفير البيئة والظروف النفسية والاجتماعية والمادية التي تساعد على احترام حقوق الطفل ومشاعره والتنويع في الأنشطة والخبرات التي تثرى معارفه وتشبع حاجاته، وتنمى ميوله وقدراته، وتثير تفكيره، وتتيح له فرص النجاح والإنجاز وتقدير واحترام الذات، والاعتزاز بهويته ولغته، واتخاذ اللعب مدخل أساسي للتعليم في هذه المرحلة، ومن ثم يأتي المنهج في صورة صالحة لتفعيل ممارسة الطفل لحقوقه.

2- ملامح منهج رياض الأطفال الداعم لممارسة الطفل لحقوقه:

يتسم منهج رياض الأطفال الداعم لممارسة الطفل لحقوقه بملامح عامة أساسية إلا أن اهتمام المنهج بحقوق الطفل يضفي عليه بعض الملامح الخاصة تجعل المنهج:

- يهتم من خلال أهدافه وأنشطته بتوفير الخبرات التي تتيح للطفل التفاعل المباشر مع عناصر بيئته البشرية والمادية والاجتماعية مما يعزز انتمائه لوطنه.
- يراعى خصائص ومشكلات المجتمع الذي يعيش فيه الطفل ويتمشى مع العادات و التقاليد السائدة فيه.
- يوفر الخبرات والأنشطة التي تعنى بحاجات الطفل الجسمية والعقلية والاجتماعية والنفسية مما يحقق له النمو الشامل المتكامل المتوازن.
 - يؤكد على اللعب والانطلاق والحرية والاستقلالية.
 - يؤكد على تزويد الطفل بالمعارف والمهارات والاتجاهات المناسبة لعمره.
 - يتبنى مدخل التنمية العقلية، ويهتم بتنمية مهارات التفكير المختلفة.
- يعتمد على توفير المواقف التي من شأنها إتاحة الفرص للطفل للتعبير عن آرائه لفظيا، أو بالرسم، أو التمثيل أو غير ذلك.
 - يوفر فرص للطفل لتحمل المسئولية واتخاذ القرار بما يناسب عمره.
 - يوفر الفرص التي تتيح للطفل الإنجاز والنجاح ومن ثم احترام وتقدير الذات.
 - يهيئ بيئة مادية مشجعة على الإبداع والابتكار والإنتاج.
 - يهيئ بيئة تربوية آمنة تراعى مبادئ الصحة والأمن والسلامة.
- يوفر أساليب تنمية الوعي بالبيئة وتقدير ثرواتها، ومشاركة الطفل بالرأي في كيفية الحفاظ عليها.
 - يراعى تدريب الطفل على المهارات الحياتية المناسبة.
- يعرض المواقف التي تعرف الطفل بالثقافات الأخرى، وتشجعه على قبول الآخر واحترامه.
 - يتيح فرص تعامل الطفل مع المستحدثات التكنولوجية.

3- أهداف منهج رياض الأطفال الداعم لممارسة الطفل لحقوقه:

تعد مناهج رياض الأطفال أولى الخبرات المخططة التي يتعرض لها الطفل والتي تعنى بغرس بذور شخصيته السوية، والتي تمثل أيضاً مصدراً ووسطاً خصباً لتعريف الطفل بحقوقه وتهيئة المواقف والأنشطة لممارسة هذه الحقوق، وهي حجر الأساس ونقطة البداية لتنمية وعى الإنسان بحقوقه، وبما أن أهداف المنهج تعد موجهات أساسية لاختيار الخبرات والمعارف والمفاهيم، والأنشطة والتطبيقات اللازمة

للتعلم، والتخطيط لمواقف التعليم والتعلم واختيار الأساليب المناسبة لتفعيل ممارسة الطفل لحقوقه وتقويم ذلك بطريقة علمية تقيس ممارسته الفعلية للسلوكيات المرتبطة بهذه الحقوق.

وتشتق الأهداف العامة لمنهج رياض الأطفال الداعم لممارسة الطفل لحقوقه من: ثقافة المجتمع العربي، أهداف التربية، طبيعة طفل ما قبل المدرسة وخصائص نموه وحاجاته واهتماماته، حقوق الطفل المتفق عليها دولياً وعربياً والتي كفلها الإسلام. وتتمثل الأهداف العامة للمنهج فيما يلي:

- التنمية الشاملة المتكاملة المتوازنة للطفل في المجالات العقلية والجسمية والحركية والاجتماعية والخلقية (مع مراعاة الفروق الفردية في القدرات والاستعدادات).
 - ترسيخ مبادئ العقيدة الإسلامية في نفوس الأطفال.
- إكساب الأطفال المعارف والمفاهيم والمهارات في اللغة العربية والرياضيات
 والعلوم والفنون والتربية البدنية والصحة العامة والنواحي الاجتماعية.
- التنشئة الاجتماعية السليمة في ظل قيم المجتمع ومبادئه، وفي إطار حقوق الطفل لهذه المرحلة.
 - تهيئة الأطفال للتعليم النظامي بمرحلة التعليم الأساسي.
 - غرس وتنمية الاعتزاز بمقومات وعناصر الهوية الثقافية العربية.
- غرس وتنمية الوعي بالضوابط الاجتماعية، واحترام الملكية العامة وملكية الغبر.
 - غرس وتنمية اتجاهات وقيم وممارسات الحفاظ على البيئة ومواردها.
 - غرس وتنمية قيم التسامح والتفاهم والسلام والتعايش مع الآخرين.
 - تنمية مهارات الأطفال المرتبطة بالتعامل مع المستحدثات التكنولوجية.
 - تنمية مهارات التفكير: الممارسات الأساسية، حل المشكلات، التفكير الناقد.
 - تنمية الاهتمام بالعلم وتقدير دور العلماء.
 - تنمية شعور الأطفال بالانتماء للوطن.
 - تأكيد مبادئ الحرية والعدل والمساواة.
 - تشجيع الأطفال على التعبير وإبداء الرأي واحترام الرأي الآخر.
 - إكساب الأطفال مهارات العمل الجماعي.
 - تنمية قدرات الإبداع لدى الأطفال.
 - تشجيع المبادرة واتحاذ القرار والتخطيط وتحمل المسئولية.
 - تنمية قدرة الأطفال على التعلم الذاتي.
 - حفظ التوازن في تنمية كل من القيم الروحية والمادية.
 - تشجيع الأطفال على المشاركة الحرة.
 - تنمية الشعور باحترام وتقدير الذات.

4- محتوى المنهج في رياض الأطفال وتوظيفه لممارسة الطفل لحقوقه:

تؤكد معظم المناهج الحديثة على الاهتمام بالطفل وحاجاته وميوله ودوافعه وتنمية قدراته ومهاراته الجسمية والاجتماعية والعقلية، وتعتمد على التعلم الذاتي واللعب كمدخلين أساسبين لتقديم الخبرات التربوية المتكاملة والتي يتم تصميمها وفق أسس علمية وتربوية، بحيث تشمل هذه الخبرات المفاهيم والمهارات والقيم المناسبة والضرورية لأطفال الروضة في مستوييها الأول والثاني، يلي ذلك اختيار الأنشطة المناسبة لتنمية ميول وقدرات الأطفال وتهيئهم لتعليم إيجابي.

ويشمل محتوى منهج رياض الأطفال الخبرات اللغوية، والرياضية والعلمية والبيئية والصحية والحركية والموسيقية والدينية والتي تقدم بصورة متكاملة، ومحتوى المنهج بهذه الصورة يسعى إلى تحقيق النمو الشامل المتكامل لجوانب النمو الجسمي والعقلي والوجداني، ولجوانب المعرفة، وهو حق أساسي للطفل.

ومحتوى المنهج لابد أن يتماشى وحقوق الإنسان عامة والطفل خاصة،مما يتطلب تضمينه لبعض المفاهيم الأساسية مثل: السلام والتسامح والمساواة والصداقة بين الشعوب وكلها يمكن أن ترسى وتؤسس في رياض الأطفال(Seefeldt,1995, p. 67)، بالإضافة إلى موضوعات متنوعة حول احترام حقوق الغير، واحترام الملكيات العامة، الثقافات المختلفة، إلى جانب موضوعات تتناول ثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه الطفل بكل ما فيها وليكن ذلك في خبرة متكاملة عن "وطني" أو " بلدي" يمارس فيها الطفل مختلف الأنشطة القصصية والتمثيلية والغنائية والعقلية التي تغرس وتنمى لديه الشعور بالانتماء للوطن والاعتزاز به وبهويته ولغته.

والاهتمام بالبيئة واحترام وتقدير مواردها والمحافظة عليها يعد من الموضوعات التي تؤكد الاتجاهات العالمية على ضرورة تضمينها في منهج رياض الأطفال خاصة بعض الموضوعات البيئية الحديثة مثل: السلام مع البيئة، والبيئة الصديقة وذلك من خلال الأنشطة الجذابة المشوقة مما يساعد في تشكيل السلوك البيئي المرغوب وتكوين اتجاهات إيجابية نحو المحافظة على البيئة (1997 Yerkes & Harras, 1997) ونمو الإحساس بمسئولية الفرد نحو البيئة لدى الطفل Environmental Responsibility وهو ما تؤكده المادة (29) من الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة والتي ينص أحد بنودها على تنمية احترام البيئة الطبيعية.

وبالرغم من أن حق الطفل في الرعاية الصحية مسئولية المؤسسات المعنية بصحة الطفل، إلا أن ذلك لا يتعارض مع ضرورة اهتمام المنهج في رياض الأطفال بتوفير الأنشطة المناسبة التي تهيئ الطفل لإدراك مفاهيم الصحة والمرض والوقاية، ومفاهيم الأمان والسلامة وتساعد في اكتسابهم لأنماط السلوك الصحي المرغوب.

وتمثل الأنشطة المرتبطة بالخبرات الدينية مكوناً أساسياً في محتوى المنهج يهدف لغرس الإيمان بالله وتقدير عظمته، وتنمية الوازع الديني والضمير الخلقي لدى الأطفال فيتعودون الالتزام بالأداب الإسلامية في الحديث، والأكل والشرب والملبس، والتعامل مع الأخرين والتعامل مع البيئة المحيطة بهم، وتنمو لديهم بعض القيم مثل الصدق، الأمانة، العطف على الفقراء والرفق بالحيوان، المحبة والتعاون والتواضع. (نادية

شريف وسميرة عبد العال، 2001، ص26)، وهو ما يتفق مع ما جاء بميثاق حقوق الطفل العربي، وحقوق الطفل في الإسلام.

وتعد الأنشطة الحركية وسطاً جيداً لممارسة الطفل لحقوقه في النمو الشامل المتكامل، واللعب على حد سواء، فميل الطفل للعب الحركي هو ميل نظري وتلقائي إلا أن التخطيط له من خلال منهج الروضة يجعله موجها لتحقيق النمو الجسمي السليم.

ولما كان الاستمتاع بالوقت أحد حقوق الطفل، فإن محتوى المنهج في رياض الأطفال وما يتضمنه من أنشطة موسيقية وقصصية تقليدية أو ابتكارية يجعل الطفل مستمتعاً وسعيداً، وفي الوقت ذاته تعد الأنشطة الموسيقية والقصصية مصدراً لتنمية المهارات والقيم، واكتساب المعارف مما يعزز ممارسة الطفل لحقه أيضاً في التعليم.

كان ذلك تصوراً لمحتوى المنهج في رياض الأطفال وتوظيفه ليكون ملائماً لممارسة الطفل لحقوقه، ولكن المحتوى مهما كان جيداً ومناسباً للطفل ومتماشياً مع الاتجاهات الحديثة في تعليم صغار الأطفال ومراعياً لحقوق الطفل وميسراً لممارسة الطفل لهذه الحقوق، إلا أنه يظل غير فعال حتى يقدم من خلال أساليب تعليم وتعلم تتميز بالتنوع، وتحقق التعلم النشط، وتراعى الفروق الفردية، وتبتعد عن التمييز بين الطفل والطفلة وتراعى كافة حقوق الطفل في هذه المرحلة، وتشعر الطفل بمتعة التعلم في جو يسوده البهجة والسعادة. وسوف تعرض الباحثة لتلك الأساليب فيما يلي.

5 - أساليب التعليم/ التعلم المناسبة لتفعيل ممارسة الطفل لحقوقه:

إن قضية تناول حقوق الطفل من خلال المنهج في رياض الأطفال ليست قضية تعريف بالحقوق بقدر ما هي تمثّل وممارسة، ومن ثم يجدر بنا تحديد أساليب التعليم / التعلم التي تعين أطفال الروضة على ممارسة حقوقهم ومنها:

الحوار المناقشة: يتيح هذا الأسلوب للأطفال التعبير عن آرائهم بحرية حول موقف ما، فيؤيدون، ويستنكرون، ويتعاطفون، يقبلون ويرفضون ويبررون، ويستنجون. والحوار والمناقشة من الأساليب التي تتيح فرصة جيدة لتعرف رأى الآخر والتعود على احترامه، والالتزام بآداب الاعتراض على الآخر. ويأخذ الحوار والمناقشة أشكال عدة منها: عقد حلقات العصف الذهني، التعبير بالكلمات والأفكار عن الأحداث الجارية وعن خبراتهم السابقة وتوقعاتهم المستقبلية، عرض أفلام وصور وإثارة مناقشات حولها، وتقسيم الأطفال لمجموعات صغيرة لمناقشة موضوع ما، وبذلك يصبح الحوار والمناقشة وسيلة لتفعيل ممارسة الطفل حقه في التعبير وإبداء الرأي، وحقه في التفكير واتخاذ القرارات.

- اللعب: حق مثل باق حقوق الطفل واجب الأداء وليس ترفأ، بل إنه حق يتداخل معه حقوق أخرى، فهو وسيط للتعليم والتعلم وأسلوب لاكتساب الخبرات، ولإشباع حاجات الطفل الجسمية والعقلية والانفعالية وهو وسط خصب لاكتشاف قدرات الطفل ومواهبه وتنميتها ومن ثم يتداخل معه حق الطفل في التعليم، ولا شك أن اللعب من أمتع أساليب الترفية ويشغل به طفل وقت كبير من الفراغ وهو حق آخر من حقوق الطفل. واللعب يتيح للطفل ممارسة حقه

في الشعور بالإنجاز والنجاح والاستقلالية، فمن خلال اللعب المخطط يمكن أن يستشعر الطفل معنى العدل والتسامح، ويتحرر الأطفال أثناء لعبهم من القولبة الجنسية فالطفلة أثناء اللعب تمارس أدوار مختلفة فتارة طبيبة وأخرى رائدة فضاء أو ضابطة، وقد تكون أم أو معلمة فهي تمارس حقها في أن تكون ما تحب أن تكون بغض النظر عن كونها أنثى.

- القصة: يمثل النشاط القصصي أحد أساليب تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه من خلال البرنامج اليومي بالروضة، ويمكن للمعلمة استثمار فترة القصة في: إمتاع الطفل وتسليته، وإثراء لغته وتعزيز الاتجاهات الإيجابية نحو القيم الإنسانية الأصيلة، وتعزيز شعور الطفل بالأمن والطمأنينة، وتنمية القيم الدينية وترسيخها، وتنمية الاعتزاز بالانتماء للوطن، وتعزيز الإيمان بالحرية والمساواة واحترام الرأي المعارض، والتدريب على التعبير عن الرأي، وتنمية القدرة على النقد، وتنمية مهارات الاستماع والتحدث، وتنمية الميول القرائية لدى الأطفال.
- د- المسرح: يعد المسرح وسيلة من وسائل تأكيد حق الطفل في التعليم والتثقيف والترفيه والترفيه والتسلية والمعرفة بقضايا المجتمع، وهو أداة مؤثرة من أدوات تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه، ويمكن لمعلمة الروضة الاعتماد على المسرح (مسرح العرائس، مسرح الطفل) في تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه في اللعب، والتعبير عن المشاعر، وإبداء الرأي حول القضايا والموضوعات التي يتناولها المنهج.

سادساً: معلمة الروضة ودورها الداعم لممارسة الطفل لحقوقه:

ينطلق منهج رياض الأطفال من الاعتراف بحقوق الطفل، ومن الإيمان بضرورة تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه وليس مجرد معرفته بها، وهذا المنهج تقوم دعائم نجاحه على المعلمة، فهي مسئولة عن إيجاد المناخ المواتي لتعليم/ تعلم الأطفال، ويساعدهم على التكيف مع المجتمع، وتنمية قدراتهم على التعامل مع المتغيرات السريعة حولهم، بل أنها ناقل الثقافة المجتمع الذي يعيش فيه الطفل، ويتوقع منها إثراء بيئة التعلم في الروضة بما يجعلها وسطاً جيداً لممارسة الطفل لحقوقه.

ويتوقع من المعلمة الداعمة لممارسة الطفل لحقوقه أن:

- تكون محبة للأطفال.
- تحرص على اصطحاب الأطفال في زيارات/ رحلات.
- تهتم بمشاركة الأطفال في المناسبات الوطنية والدينية.
- تشجيع الأطفال على الإحساس باحترام وتقدير الذات.
 - يتيح الفرصة للاستغلال والنجاح.
 - تتعاطف مع الأطفال فيما يقولونه.
 - توجيه الإرشاد الإيجابي.
 - توفير الأنشطة التي تعزز شعور الطفل بوطنيته.
 - مراعاة الفروق الفردية بين الأطفال.
 - تکون نموذج جید یحتذی به.

- تكون مقدرة لاحتياجات الطفل النمائية.
- تندمج وتتفاعل مع الأطفال أثناء تقديم الخبرات.
- تعزز لدى الأطفال الشعور بالأمن والاطمئنان.
 - تتميز بالدفء الوجداني وروح الفكاهة.
 - تبتكر وتنوع في أساليب التعليم/ التعلم.
- تدعم قدرة الأطفال على اكتشاف المشكلات وحلها.
- تجهيز بيئة التعلم المناسبة لإشباع الحاجات الفردية والجماعية للأطفال.
 - تشجيع الأطفال على المبادرة والمشاركة والتعبير عن الرأي.
 - توفر جو من الحرية المنظمة وتشجع على اتخاذ القرار.
 - تتيح فرص متنوعة للعب الفردي/ الجماعي، الهادئ/الصاحب.
 - تشجع الأطفال على العمل التعاوني.
 - تحرص على التزام الأطفال بالسلوك الصحى.
 - تحريص على التأكد من توفر عناصر الأمن والسلامة في المكان.
 - تحرص على التزام الأطفال بالسلوك السيئ المرغوب.
- تتعامل مع مشكلات الأطفال السلوكية بوعى وحرص على مصلحتهم.
 - تبتكر في الوسائط المعينة التي تستخدمها.
 - تقدر هوايات الأطفال وتشبعها.

بيئة الروضة وحقوق الطفل:

لتحقيق أهداف المنهج الداعم لممارسة الطفل لحقوقه لابد من تهيئة البيئة التربوية التي تراعى متطلبات نمو الأطفال وتحقق نموهم الشامل المتكامل. فبقدر ما يتوفر في بيئة الروضة من إمكانات ومثيرات وأماكن مناسبة تزداد سعادة الطفل وراحته، ويستمتع بالتعلم وتستثار رغبته في البحث والفحص والابتكار والتخيل وقدرته على حل المشكلات، وتزداد فرص تفاعله مع الأقران.

وقد اهتم البعض بتحديد بعض حقوق للطفل المرتبطة ببيئة الروضة التي ينتمي إليها كوسط مادي، وتشمل : (جابر عبد الحميد، 2000، ص ص 17-19)، (Gary, (19-17)، (1996, p.4)).

- حق الطفل في روضة قريبة من منزله.
- حق الطفل في روضة جيدة التصميم لإكساب وتعزيز الخِبرات الحسية.
- حق الطفل في أماكن مفتوحة بالروضة لممارسة ألعاب التسلق والجرو والتسابق.
 - حق الطفل في مكان آمن مريح هادئ للنوم إذا لزم الأمر.
 - حق الطفل في مكان صحي وبيئة نظيفة تساعد على النمو الصحي السليم.
 - حق الطفل في وجود حديقة (مساحة خضراء).
 - حق الطفل في وجود مرافق صحية مناسبة.
 - حق الطفل في وجود مكان لتلقى الرعاية الصحية فيه (غرفة طبيب وأدوات).

خلاصة ·

العدد الثاني 🕳

حاولت الباحثة في عرضها السابق التأكيد على ضرورة الانتقال بحقوق الطفل من حيز التنظير والتشريع إلى التطبيق والممارسة في إطار ثقافي وأخلاقي وديني يتناسب مع مجتمعاتنا العربية، ويناسب خصائص نمو وطبيعة طفل الروضة. وقد اتخذت الباحثة من منهج رياض الأطفال القائم على النشاط وسطا لتفعيل ممارسة الطفل لحقوقه، حيث تم تحديد خمسة حقوق هي حق الطفل في : التعليم، اللعب، التعبير عن الرأي، المشاركة والحرية، وتم ترجمة كل منها إلى ممارسات يمكن أن يؤديها الطفل في الروضة، ولما كانت المعلمة دعامة أساسية يتوقف على كفاءتها ممارسة الطفل لحقوقه، ونظراً لضرورة البيئة كحيز ومناخ ضروري لممارسة الحقوق المختلفة فقد تم تناول دور المعلمة وتدعيمها لممارسات الطفل، كذلك حقوق الطفل المرتبطة ببيئة الروضة.

توصيات:

توصى الباحثة بما يلى:

- الاهتمام بتطوير مناهج رياض الأطفال في الدول العربية بما يسهم في تفعيل ممارسات الطفل لحقوقه.
 - 2- تصميم الخبرات التعليمية المتكاملة التي تتماشي مع حقوق طفل الروضة.
 - 3- إعداد دليل لمعلمة الروضة حول " ثقافة حقوق طفل الروضة ".
- 4- إعداد دورات تدريبية متخصصة لنشر ثقافة حقوق الطفل لكل من معلمات وموجهات رياض الأطفال.
- إنتاج مواد تعليمية وتثقيفية ذات صبغة عربية إسلامية تتماشى مع ثقافة المجتمعات العربية.
- 6- تدريس مقرر حول "حقوق الطفل "ضمن برامج إعداد معلمات رياض الأطفال
- 7- الاهتمام بإجراء الدراسات العلمية التي تتناول تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه من خلال مؤسسات التنشئة المختلفة.

المراجع

- 1- أكيوش كاوا جوشى: حقوق الطفل والتعليم في اليابان في ضوء ميثاق الأمم المتحدة، مجلة مستقبليات، مكتب التربية الدولي، جنيف، المجلد30، ع4، ديسمبر 2000.
 - 2- الأمم المتحدة: اتفاقية حقوق الطفل، 1989.
- 3- جابر عبد الحميد: مدرس القرن الحادي والعشرين الفعال المهارات والتنمية المهنية، القاهرة، دار الفكر العربي، 2000.
- 4- حسنين المحمدي بوادى: حقوق الطفل بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
- 5- عبد الحكم أحمد الخزامى: المرجع الشامل في حقوق الطفل، القاهرة، مكتبة ابن سينا، 2004
- 6- عبد الرحمن عبد الوهاب: التشريعات الوطنية والدولية وحقوق الطفل، مجلة الطفولة والتنمية، 2001.
 - 7- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: ميثاق حقوق الطفل العربي، 1983.
- 8- اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل: ميثاق الطفل في الإسلام، المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة، القاهرة، 2003.
- 9- المجلس القومي للطفولة: القانون رقم 12 لسنة 1996، بأحكام حماية الطفل، رئاسة مجلس الوزراء، مجلس الأمومة والطفولة.
 - 10- منظمة العفو الدولية: الخطوات الأولى، دليل تعليم حقوق الإنسان، ب.ت.
- 11- نادية شريف وسميرة عبد العال: دراسة تحليلية تقويمية لمناهج رياض الأطفال في بعض الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 2001.
- 12- نوال حامد ياسين: طرق تدريس رياض الأطفال من اللعب إلى التعليم، الرياض، جامعة أم القرى، سلسلة البحوث التربوية والنفسية، 2000.
 - 13- Gary D. Borich: Effective Teaching Methods, 3rd Ed. U.S.A, 1996.
 - 14- Seefeldt, Carol: Ready to Learn,! But What? Journal of Contemporary Education Vol.66, No.3, 1995.
 - 15- Yerkes, Rita & Harras, Kathy: Outdoors Education and Environmental Responsibility. Eric Clearinghouse on Rural Education and Small Schools, 1997.